مركز الرأي الراشد للدراسات

مقال رأي

العراق والتحولات الكبرى... حين يصبح الإصلاح ضريبة البقاء



د. أحمد الهاشمي
مركز الرأي الراشد للدراسات

www.alraialrashid.org | 21 تشرين الأول 2026

مركز الرأي الراشد للدراسات

Opinion

العراق والتحولات الكبرى... حين يصبح الإصلاح ضريبة البقاء

د. احمد الهاشمي

21 October 2026

Publication details

Title	العراق والتحولات الكبرى... حين يصبح الإصلاح ضريبة البقاء
Author	د. احمد الهاشمي
Publisher	Alrai Alrashid Center for Studies
Publication type	Opinion
Topics	Economy and Development, Security and Stability, Energy, Environment and Sustainable Development, Regional and International Relations
Publication date	21 October 2026

About the Center

An Iraqi non-governmental organisation specialising in studies, research, public policy and sustainable development.

Disclaimer

The views expressed in this publication are those of its author and do not necessarily reflect the views or position of the Center.

© 2026 Alrai Alrashid Center for Studies · All rights reserved · alraialrashid.org

المقال

لا يمكن فهم القرار السياسي في العراق بمعزل عن فهم طبيعة بنيته الداخلية والقوى الدينية و السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية المحركة له، هذا الفهم الداخلي ضرورة لابد منها لكي نفهم الموقف العراقي الخارجي، فلا يمكن البحث عن حلول داخلية بمعزل عن المحيط الاقليمي والدولي بكل تشابكاته وتعقيداته، فالإرتدادات التي احدثتها الحرب الامريكية الايرانية التي تنذر بإشعال حرب عالمية ثالثة!، والتي يجد العراق نفسه طرفاً فيها بين تجاذب الضغط الامريكي وما تسميه بعض القوى العراقية بالامتنان السياسي والتاريخي لإيران، والحرب الباردة التي تنتهجها الصين في دول المنطقة لتوسيع نفوذها وكسر الهيمنة الغربية، وانقطاع خطوط نقل الطاقة الذي ضرب شريان الحياة لدول العالم، وتجدد الصراع بين السعودية والحوثيين في اليمن الذي يضاف الى قائمة الصراعات التي من الممكن ان يجد العراق نفسه منخرطاً فيها دون ارادته في موقف لا يحسد عليه، والنار المشتعلة بين روسيا واوربا الغربية، كلها احداث تنذر بمستقبل قاتم في المنطقة وخصوصا على بلد يرزح تحت نظام سياسي هش كالعراق. فالجغرافية حاكمة كما يقولون، وقد حتمت على العراق ان يقع في قلب الصراعات الكبرى على مر تاريخه، والترابط بعلاقات استراتيجية مع ايران اوجبت تشابكا اقتصاديا عضويا بين البلدين، مما يجعله في مقدمة المتضررين من هذه الحرب. ان العراق لا يمر بأزمة اقتصادية عابرة فحسب، بل يواجه اختبارا قاسياً في بنية نظامه السياسي، فقرار رفع صرف الدولار، ومفارقات اكمال الكابينة الوزارية، والتناقض الذاتي في اتخاذ القرار وحالة الفوضى التي يشهدها القرار السياسي، وتعدد الفواعل غير الرسميين الذين ينافسون مؤسسات الدولة في اتخاذ القرار السيادي الوطني، كلها مقدمات تنذر بالأسوأ ، فالنتائج دائماً رهينةٌ بمقدماتها. ان طريق الاصلاح طويل لكنه يمر بمحطات رئيسة تمثل ركائز تستند عليها عملية الانقاذ للبلد، ومن دونها تصبح اي محاولة تدارك ما تبقى من العراق مضيعة للوقت والجهد والطاقات. واول هذه المحطات من حيث الاهمية.

إستعادة القرار الوطني

"من لا يملك قراره، لا يملك مصيره"

ان القرار الوطني لا يمثل شيئا هامشيا في عملية الاصلاح وانما هو شرط اساسي في رسم ملامح عراق ما بعد الازمة، ونقصد بالقرار الوطني ان يـُرفع شعار مصلحة العراق اولاً، وذلك بعيداً عن المغامرات والشعارات التي من شأنها ان تدخل العراق سياسيا واقتصاديا في مرحلة اللاعودة ، وان تكون ميزانا للتحالفات الاستراتيجية، وبوصلة تحاكم على اساسها كل سلوكيات الدولة، فما يخدم مصلحة العراق يـُعتمد ، وما يضر بها يـُراجع، مهما كانت الجهة التي تقف وراءه، والمقصود بمصلحة العراق شعب العراق بكل اطيافه واعراقه واديانه ومكوناته.

الهوية الوطنية الجامعة

"الهوية الوطنية ترياق الانقسام"

ان الدول تمر بمشاكل عديدة في مراحل نشأتها واستقرارها وترسيخ سلطتها، وتتفاوت طبيعة تلك المشاكل من حيث النوع والحجم والضرر، ويكاد يجمع خبراء التنظير السياسي ان اخطر ما يهدد وجود الدولة تعدد الهويات الداخلية وغياب الهوية الوطنية الجامعة التي تتسع للهويات الفرعية وتتقدم عليها حين يتعلق الأمر بمصلحة الوطن ، وهذا ما يحدث في العراق لدرجة ان غدت كلمة (وطنچي) عند بعضهم تهمة يـُرمى بها من ينادي بهوية وطنية جامعة غير عابرة للحدود، تجمع العراقيين كلهم على الرغم من اختلافاتهم الفرعية، ان تبني الهوية الوطنية الجامعة التي تجعل من المواطنين كل المواطنين متساوين امام القانون بالحقوق والواجبات، يجمع بينهم (اضافة الى هوياتهم الفرعية) هوية وطنية عراقية جامعة تحترم فيها قيمهم ومعتقداتهم واعرافهم الخاصة، يعتزون بالانتماء الى العراق ارضاً وسماءً، معتزين بتاريخهم وثقافاتهم وعاداتهم. ولذلك لا نبالغ حين نقول ان الهوية الوطنية هي أساس الإصلاح ودواء الداء.

إنهاء إزدواجية السلطة

"اذا اردت شجرتك ان تـُثمر فأزل الأعشاب الضارة من حولها"

الدولة كيان اجتماعي سياسي لا يقبل المنافسة او الشراكة في الادوار والوظائف، ولا يمكن لمؤسسات الدولة ان تأخذ دورها الذي رسمها لها الدستور مع وجود مؤسسات غير رسمية تأخذ دورها وتسلب وظيفتها، فوجود مؤسسات عسكرية وامنية خارج اطار الدولة ماليا وتنظيميا ولوجستيا يجعل من الدولة كيان منزوع الصلاحية والدور، وغطاء يختبئ وراءه عند الضرورة، حتى وان إرتدت تلك التنظيمات عباءة الدولة ، فالإنتماء الشكلي شيء، والخضوع الحقيقي لسلطتها شيء آخر، فالانضواء والاندماج الحقيقي في مؤسسات الدولة يعني تسليم السلاح والقرار الى مؤسسات

الدولة المعنية ، وليتم اعادة هيكلة تلك التنظيمات وتفكيك تكتلاتها وفق القانون ، وما دون ذلك فهو ذر الرماد في العيون.

إقتصاد بحجم الأزمة
"إنه الاقتصاد أيها المغفل!"

يمثل الاقتصاد للدول الروح التي تحرك ذلك الجسم الكبير، وبدونه تصبح الدولة عبئاً بدلاً من ان تكون ملاذاً له، في العراق يرى المتابع لسلوك الحكومة في الجانب الاقتصادي يُـدرك انها واقعة في تناقض ذاتي واضح، بين رفع الصرف وطبيعة موازنة 2027، فضلا عن استحداث وزارتين تندر اغلب المراقبين على استحداثهما في وسط ازمة تعصف باركان الدولة، جعل اغلب العراقيين يشككون في جدوى الاجراءات الاخيرة المتعلقة بسعر الصرف ، حتى بدا الامر لدى كثيرين وكأنه محاولة لتمويل الأزمة من جيوب المواطنين ، لا معالجة جذورها. ان عملية الاصلاح الاقتصادي منظومة متكاملة ،ومتشابكة، والمشاكل المعقدة تحتاج الى حلول معقدة، والاختصاص والواقعية اول شروط النجاح وفي وضع اقتصادي كالوضع العراقي الذي يعتمد على مصدر واحد في موارده الاقتصادية يُـوجب على اصحاب القرار ان يعتمدوا خطة اقتصادية تقلل من الانفاق، وتعطي الاولوية لحياة المواطن البسيط، وتُـخفض من صرفيات المسؤولين، وتقتصر على المشاريع الوطنية الخدمية الكبرى المتعلقة بتطوير البنى التحتية لشبكات الطاقة والكهرباء والصحة والتعليم، مع اعادة النظر في شكل التشكيلة الوزارية من حيث العدد والنوع، وايجاد بدائل عن مضيق هرمز في تصدير النفط، وتفعيل الملف الزراعي والصناعي، ومراجعة قانون الاستثمار وخلق فرص تغري شركات الاستثمار العالمية للعمل في العراق، ودعم القطاع الخاص، كل هذا من شأنه ان يساعد في تجاوز الازمة الراهنة ويخرج العراق واجياله القادمة من مأزق شبح الافلاس.

تفكيك منظومة الفساد
"جيش من الحراس لا يساوي إغلاق الباب الذي يدخل منه اللص"

كل عملية اصلاح اقتصادي مهما كانت محكمة وناضجة وشارك في كتابتها كبار العقول والخبراء في علم الازمات الاقتصادية محكوم عليها بالفشل ما لم يغلق ثقب الفساد الأسود الذي يبتلع موارد الدولة، فلا رفع الضرائب او الفائدة او سعر الصرف، ولا تبني بيئة مثالية للاستثمار، ولا تصدير أربعة ملايين برميل نفط يومياً، ولا واردات المنافذ والحدود والجبايات بكل انواعها قادرة على الصمود في وجه الفساد في العراق لمدة عام واحد. ولان الفساد في العراق اصبح مؤسسيا بكل ما تعنيه كلمة المؤسسة من معنى، وله تمثلات في مجال التعليم والصحة والمصارف، ولان من يقوم به بعض المتنفذين وقادة احزاب يملكون الحصانة الاجتماعية والسياسية وربما البرلمانية وهنا تكمن الصعوبة فلابد من تفكيك شبكات الفساد ، مهما كانت الجهات التي تحتمي بها أو الأسماء التي تتستر خلفها. ان محاربة الفساد في العراق اصبحت مسألة وجود، والتغاضي عنها يعني مزيد من

الفقر والجهل والتردي، فالعراق الذي نعرفه لن يبقى على حاله ان استمر الفساد ينهش مؤسساته ومقدراته، فما لم تكن هنالك ارادة حقيقية واجراءات شاملة تبدأ بالكبير قبل الصغير ولا تستثني احد من اي جهة او حزب مهما كان انتماءه او تاريخه او مكانته، وتطبيق مبدأ (من اين لك هذا؟)، وكشف حسابات كبار السياسيين وشبكاتهم الاقتصادية، فان اي عملية محاربة الفساد ستكون مجرد صوت جميل ذا صدى جميل، ولن يبقى شكل العراق كما هو.

إصلاح الدستور

"دستور يعكس الارادة الوطنية"

ان تعديل الدستور ضرورة وطنية للخروج من هذه الازمة، بعدما تلاعبت أحزاب السلطة بنصوصه وتفسيراته وفق ما تمليه مصالحها، ولان الدستور كتب في مرحلة استثنائية وتحت ظروف خاصة ، ولان تجربة كتابته كانت تجربة جديدة على العراقيين، كل هذه الاعتبارات اوجدت فيه ثغرات جوهرية والتي جرت الويلات خلفها، واستغلتها احزاب السلطة، اولها تفسير الكتلة النيابية الأكثر عدداً، مروراً بانتخاب رئيس الجمهورية وغيرها من المواد التي تحتاج الى اعادة نظر بما يلائم طبيعة المجتمع العراقي، ان الدستور الذي نريده هو دستور تراجع نصوصه بإرادة عراقية وطنية ، وبمشاركة جميع مكونات الشعب ، وتمتلك من الخبرة بفقه القانون الدستوري ما يؤهلها ان تصوغ نصا يراعي طبيعة المجتمع العراقي، جاعلا طبيعة العقد بين السلطة والشعب طبيعة تشاركية تحفظ فيه كرامة المواطن وحقوقه. دستور يجرم التحريض الطائفي والفساد والخيانة، ولا يسمح بتحويل الدولة الى غنيمة، دستور يحفظ حق جميع المحافظات في التنمية والبناء، دستور ينشئ نظام لا مركزي يحترم وحدة العراق و يتشارك ابناءه ببنائه وتمثيله والدفاع عنه. دستور يؤسس لعملية سياسية تتحرر من المحاصصة والمحسوبية، ومن التوافقات التي تعطل الدولة وتتقاسم مؤسساتها.

ولا تعني الدعوة إلى تعديل الدستور إنكار إيجابياته، ولا سيما ضمان الحقوق والحريات والتعددية والتداول السلمي للسلطة، أو المساس بالمكتسبات الدستورية للمكونات، وفي مقدمتها النظام الاتحادي ، وإنما معالجة وإصلاح الثغرات بما يعزز وحدة العراق ويطمئن جميع مكوناته.

ختاماً

إن العراق يمر بمرحلة من اصعب مراحل وجوده، يحتاج العراق إلى قيادة استثنائية تمتلك شجاعة الإصلاح وإرادة بناء الدولة، وتتحمل لسعات الفاسدين وهي تفكك شبكات نفوذهم، لا لتصنع زعيماً جديداً، بل لتؤسس دولة لا يتوقف مصيرها على وجود زعيم ، هذا هو الحل وما دونه خرط القتاد!.

End

From Knowledge.... to Wisdom

Follow the Center's publications on social media

www.alraialrashid.org

Tap